التنوع الثقافي و المواطنة
Cultural diversity and citizenship

د. بن عائشة نبيلة
جامعة المدية(الجزائر) nabila.benaicha@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/28 تاريخ القبول: 2020/10/22 تاريخ النشر: 2021/01/31

ملخص:
إن واقع الثقافات هو واقع التنوع و الاختلاف ، فالإنسانية تتطور بتطور المجتمعات والحضارات ، وهو تنوع ليس مرتبطا بأي حتمية بيولوجية بل بواقع جيو اجتماعي تاريخي ، و المواطن تقوم تربيته على القيم التي تحملها ثقافته ،إذ أنّ التنوّع الثقافي أصيلاً كان أم وافدًا، يحتاج إلى أن يجد في المواطنة مساحة للتعبير عن معالمه، والاعتراف بخصوصيّاتها، والتفاعل في ما بينها، لتشكيل هويّة وطنيّة جامعة، وشعور حقيقي بالانتماء للجماعة الوطنيّة من قِبَل جميع المواطنين.
ولهذا فان التنوع الثقافي أصبح يشكل مسألة ذات أولوية لابد من إعادة التفكير فيه و تنظيمه ، و احترام الحق في الاختلاف هو الحق في التنوع الثقافي ، لان ذلك يعزز في القيم الديمقراطية وحرية التعبير و الحريات العامة وتعزيز المواطنة.
الكلمات المفتاحية : التنوع الثقافي ، المواطنة ، اختلاف الثقافات ، الهوية الوطنية.

Abstract :
The reality of cultures is the reality of diversity and difference. Humanity develops with the development of societies and civilizations. It is a diversity that is not linked to any biological imperative but rather to a historical socio-historical reality. Citizenship has a space for expressing its features, recognizing its specificities, and interacting with each other, to form an inclusive national identity, and a real feeling of belonging to the national group by all citizens.
Therefore, cultural diversity has become a priority issue that must be rethought and organized, and respect for the right to difference is the right to cultural diversity, because this promotes democratic values, freedom of expression, public freedoms and the promotion of citizenship.
Key words: cultural diversity, citizenship, different cultures, national identity.

مقدمة

ان التنوع الثقافي أداة معيارية و ارث ثقافي ، وإلزام أخلاقي باحترام الإنسان كل في لغته و صناعته وخصوصياته وفنونه ، ومن هنا يستلزم تامين حماية ثقافية تحول دون انقراض ثقافة أو لغة ما ، " فلا تكون المواطنة ناضجة في فعلها المجتمعي و السياسي إذا

لم تكن على دراية بكل أوجه الاختلافات الثقافية داخل النسيج الاجتماعي " [1]، و السعي لوضع تالف وطني من الجل التنوع الثقافي هي صورة المواطنة التي تبقى قائمة وثابتة رغم الصعوبات في انسجام الأفكار [2].
إذ يكتسي موضوع التنوع الثقافي أهمية كبيرة فهو وجود العديد من الثقافات في مؤسسة معينة أو في مجتمع أو في العالم، وهو عبارة عن مجموعة من الثقافات المختلفة والمتنوعة، ومن أبرز الأمثلة على التنوع الثقافي الثقافات المتجانسة، والثقافة العالمية، وقد تشير إلى وجود العديد من الثقافات المتنوعة والتي تحترم بعضها البعض، ويتم استخدام هذا المصطلح في الكثير من الأحيان في الثقافات المجتمعية، كما أنها من الممكن أن تكون من الأسباب الرئيسية للعولمة، وتختلف الثقافة بشكل تام في الكثير من المجتمعات مثل التقاليد واللباس واللغة، ويوجد العديد من الاختلافات بين المجتمعات في كيفية تنظيم أنفسهم، وتصورهم للأخلاق، بالإضافة إلى كيفية تفاعلها مع البيئة.

ويهدف التنوع الثقافي إلى الاعتراف بشرعية جميع الثقافات الموجودة في المجتمع، حيث أنها تمثل جزءً مهمًا من المجتمع والتعرف على عادات الثقافات الأخرى وقيمّها وتقاليدها، بالإضافة إلى إعطاء فرصة تعمل على تحقيق المساواة والحريات بين جميع الثقافات الموجودة داخل المجتمع كسّن القوانين على سبيل المثال ، مع وجود الاحترام بين الثقافات المختلفة داخل المجتمع، بالإضافة إلى التحقيق الذاتي للفرد، وتطوّر النقد الذاتي.

وعليه تطرح الإشكالية التالية : ما مدى تأثير المواطنة على التنوع الثقافي في المجتمع ؟.
وتكون الإجابة عن هذه الإشكالية في محورين أساسيين :

المحور الأول : الإطار النظري للتنوع الثقافي و المواطنة :

تحديد مفهوم التنوع الثقافي، حسب ما جاء في إعلان **اليونسكو** العالمي، وفي **المادة الأولى** والتي تخص التنوع الثقافي بوصفه تراثا مشتركا للإنسانية، أن... **تتخذ الثقافة أشكالا متنوعة عبر الزمان والمكان، ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات، المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية، والتنوع الثقافي بوصفه مصدرا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري، وضرورة للتنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية، وبهذا المعنى، فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية. وينبغي الإعتراف به، والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل**، ونص المادة يطرح قضية جوهرية ، نراها تتعين في إعطاء الفرص كاملة، لكل ثقافة كي تعبر عن هويتها وخصوصيات عناصرها، حتى تصبح معروفة بأنماطها

[1]- محمد مصطفى القباج : شذرات (نصوص ومداخلات حررت تحت الطلب ، الطبعة الاولى ، دار ابي رقراق للطباعة و النشر ، الرباط ، سنة 2015 ، ص 63.
[2] - د : صالح بلعيد : كلمات في التنوع الثقافي ، الكلمة الافتتاحية لليوم الدراسي حول اليوم العالمي للتنوع الثقافي من اجل الحوار و التنمية ، المجلس الاعلى للغة العربية ، 17 جوان 2019 .

الفكرية والقيمية والخلقية، واللغوية والسلوكية والفنية...، في حالة إلتقائها ومقاربتها بباقي الثقافات، التي تتمثلها المجتمعات هنا وهناك ، وفي هذا الإطار لابد من تحديد مفهوم التعددية الثقافية او التنوع الثقافي و مفهوم المواطنة.[3]

أولا : مفهوم التعددية الثقافية :

يُعد مفهوم "التعددية الثقافية" او "التنوع الثقافي "من المفاهيم المهمة في المجتمع الحديث، الذي بات يضم جماعات متنوعة ثقافيا، الأمر الذي يطرح إشكاليات حول "الوحدة" في إطار "التنوع"، والإنسجام في سياق "احترام الاختلاف". ونظرا لأن مفهوم المواطنة يقدم لنا إطارا قانونيا وثقافيا واجتماعيا للتعايش الإيجابي بين مواطنين متنوعين ثقافيا، فإن ذلك يطرح ضرورة لدراسة العلاقة بين المواطنة والتعددية الثقافية، تدعيما للتنوع الثقافي في بناء المجتمع من ناحية، ودعما لعلاقة الانتماء المشترك في الوطن الواحد من ناحية أخري.

وقد نمت فكرة التعددية الثقافية في أميركا مثلا وأصبحت فكرة سياسية ناشطة ضد التمييز العنصري في الستينات من القرن الماضي حيث تصاعدت المطالبة بحق الاختلاف عن الآخر وحق المساواة في الحقوق المدنية بين جميع الفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بهدف تكسير الحد العنصري الفاصل بين البيض والسود.

إن أهم ميزة في البشرية هي اختلاف الثقافات البشرية وتنوّعها؛ فكلّ ثقافة تختلف عن الأخرى بسبب مسارها التاريخي الخاصّ وميّزاتها التي تجعل منها فريدة من نوعها.

والحديث عن التعددية الثقافية لا يتعلّق بالتنوع أو وجود نظرة إيجابية تجاه الإختلافات بين الثقافات والتجمعات. خلافا لذلك فهي تدل على ترابط عميق للقضايا المتعلقة بالتنوع الثقافي والديني في المجتمع، وعلى الإدارة الاجتماعية للتحديات والفرص التي يتيحها هذا التنوع.

وقد اختلفت تعريفات التعددية الثقافية، إذ تستخدم الأنثروبولوجيا مفهوم التعددية الثقافية للدلالة على جماعات تختلف أنماط الحياة لدى كل منها اختلافاً شاسعاً عن غيرها. أما العلوم السياسية فتستعمل هذا التعبير للدلالة على جماعات ذات فروقات ومميزات ملحوظة تعيش في مناطق جغرافية محددة وتشكل هذه المميزات الملحوظة قاعدة لقوتها السياسية. وفي تعريف علم الاجتماع فهي رغبة بعض الجماعات في المحافظة على اوجه الشبه في ما بين أفرادها لاعتقادهم ان الصفات والقيم والمعتقدات المشتركة تشكل مصدر شعور الافراد بالفخر والثقة بالنفس والصحة العقلية والتماسك.

ويرى بعض الباحثين أن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية اليوم تحاول أن تماهي بين أفضل الممارسات والأبعاد القانونية في التعامل مع مسألة الأقليات، وأشاروا إلى الانتشار الدولي لخطاب التعددية، وان هناك لقاءات دولية لصانعي السياسة تناقش الأفكار المتعلقة

[3] - لوشن حسين : المواطنة توجيه استراتيجي للخصوصية و التنوع الثقافي ، مقال بموقع ارنتروبوس ، بتاريخ 3 مارس 2010 ، من الموقع الالكتروني www.aranthropos.com

بالتسامح والتعددية. وكما يروا ايضا أن ثمة معايير دولية يجب أن تتقيد بها جميع الدول، وهي معايير طورتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ولم يغفل أن لهذه المعايير آثاراً بعضها إيجابية وبعضها ينضوي على مخاطر!.[4]

وتسعى الدولة في دعم التنوع الثقافي يكون عبر ثلاثة وسائل أو إجراءات تتمثل في الاعتراف ، الاحترام ، الحماية وكذلك عملية التفعيل الذي لا يقع عليها حصريا بل تشاركها في ذلك فواعل أخرى .[5]

وتجدر الإشارة إلى أن الفلسفة السياسية الغربية لم تكن مهتمة بالنظر في العلاقة بين الدولة و التنوع الثقافي ، فقد اثبت التاريخ أن هذه المجتمعات الغربية متعددة الاختصاصات وان المدن الأثينية أو الاسبارتية في حد ذاتها لم تكن تخضع لمبدأ التجانس الثقافي ، كما أن الأفراد يشتركون داخل النموذج المثالي للمدينة في اللغة والتاريخ و الثقافة وفي جملة الممارسات وان كانوا منتمين إلى نظام سياسي متعدد من الناحية الأثينية ، الثقافية ، اللغوية، وهو ما عبر عنه كل من أرسطو و روسو وماركس، لذلك فان المنظرين للمسالة السياسية لم يتمكنوا من الإمساك بفهم واضح للتفاصيل الداخلية المعقدة التي تربط الجانب السياسي بمسالة التنوع الثقافي ، و لعل سبب التأخر في التنظير لمفهوم التنوع الثقافي راجعة إلى رد فكرة " التنوع " بالصراع بناءا على انه حيثما حل التنوع يحل الصراع ، وقد عالج ماكس فيبر هذا الأمر عندما ذكر أن " مسالة التعدد " تحيل على " تعدد القيم " إلى الحدّ الذي يستحيل معه إجراء مصالحة بين وجهات النظر الأخلاقية التي تنتمي إلى سياقات مختلفة ، و يقارن ماكس فيبر تعدد سياقات القيم بتعدد الآلهة التي كانت تعبد قديما ، فلكل اله طقوسه ، فلا يمكن للآلهة أن تتقمص ادوار بعضها بعضا ، فهل يمكن الاعتراف بالتعدد الثقافي في غياب تدخل الدولة ؟.[6]

ثانيا : مفهوم المواطنة:

" المواطنة " كلمة تتسع للعديد من المفاهيم و التعريفات فالمواطنة في اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، و من حيث مفهومها السياسي فالمواطنة هي (صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن)، وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة

[4] - محمد عبد المنعم صالح الأمين : التنوع الثقافي في اطار المواطنة ، مجلة الحوار المتمدن-العدد: 4267 بتاريخ 2013 / 11 / 6 من الموقع الالكتروني www.ahewar.org

[5]- زراري حبيبة : الحق في التنوع الثقافي ، مذكرة ماجستير حقوق جامعة سطيف ، للسنة الجامعية 2014/2013 ، ص 62.

[6] - فوزية ضيف الله : الدولة و التعددية الثقافية ، مجلة مؤمنون بلا حدود ، مؤسسة دراسات و أبحاث للنشر، المغرب ، سنة 2015 ، ص 06.

عن طريق أنظمة الحكم القائمة .
ومن منظور نفسي: فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية (وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد.
والمواطنة بصفتها مصطلحاً معاصراً تعريب للفظة (Citizenship) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية: (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق - متبادلة - في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات).[7]
وأخذت المواطنة في بداياتها، شكلاً فئويًّا مبنيًّا على التمييز بين الناس، كأحرار وعبيد، أو رجال ونساء، أو أهل المدينة والغرباء، فتمتّع الرجال الأحرار، أهل المدينة في أثينا الإغريقيّة، في القرن الرابع قبل الميلاد، بالمواطنة، وحُرم الآخرون منها. استمرّ هذا النموذج سائدًا في ظل الإمبراطوريّة الرومانيّة، مع توسّع تدريجي في إعطاء صفة المواطن، لتشمل في (212 ميلادي) جميع سكان الإمبراطوريّة وفق مرسوم كركلا. وفي ظل الحكم الإسلامي المتعدّد الأشكال، عرفت مناطق شرق البحر المتوسّط وجنوبه نموذجًا شبيهًا من المواطنة الفئوية، التي تُميّز بين المواطنين على أساس انتماءاتهم الدينيّة، في سياق المفهوم الجمعوي للدولة. أمّا في الغرب، وتحديدًا أوروبا، فقد عرفت المواطنة تراجعًا في فترة القرون الوسطى، حتى قيام الثورة الإنكليزيّة في القرن السابع عشر، وتبنّي الثورة الفرنسيّة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" سنة 1789. جاء في هذا الإعلان "أنّ جميع الناس يولدون ويبقون أحرارًا، ومتساوين في حقوقهم الطبيعيّة، والتي لا يمكن انتزاعها منهم، وهي: الحرية، والملكية، والأمان، ومقاومة الظلم" (بند1-2)، و"أن لا أحد فردًا كان أم جماعة يستطيع أن يمارس سلطة غير نابعة من سيادة الأمة" (بند 3). فانتقل بذلك الغرب، من المواطنة الفئويّة إلى المواطنة القوميّة، ومفهوم الدولة-الأمة القائمة على مبدأ الانصهار.[8]
و يتجلى البعد السياسي للمواطنة في مدى إحساس الفرد بانتماء الفرد إلى الوطن كجسم سياسي يتمثل في مؤسسات الدولة والأحزاب والنقابات والجمعيات، وأفكار حول الشأن العام والمجال العمومي، والأفكار التي تتبلور لدى الفرد حول هذا الجسم، ومدى سعي الفرد للتأثير فيه عن طريق الولاء أو المعارضة للنظام، أو الخوف منه، والابتعاد عنه، أو الثورة عليه. ويهتم البعد الثقافي بما يوفره الوطن من إحساس بالانتماء إلى جماعة تمثل في الهوية، وتتجسد هذه الهوية المشتركة فيما يجمع الفرد مع غيره من ممارسات الحياة اليومية من عادات الأكل واللباس والموسيقى وطقوس الأعياد والحفلات، كما أنها تتجسد في الرموز المشتركة لما يمثل الهوية الوطنية، أو الهويات الجماعية المتعايشة في ظل

[7]- محمد عبد المنعم صالح الأمين : المرجع السابق، من الموقع الالكتروني www.ahewar.org
[8] - فادي ضو : المواطنة الحاضنة للتنوع ، مقال بموقع التعددية التعددية ، بتاريخ 2 مارس 2017 ، لبنان ، من الموقع الالكتروني https://taadudiya.com

الوطن الواحد. وتتمثل فكرة الوطنية على المستوى الاقتصادي فيما يوفره الوطن من ما تسميه الكتابات الحقوقية "شروط الحياة الكريمة" والتي تعني بظروف الارتقاء الاجتماعي.

هذه الأبعاد المتنوعة التي تجسد محتوى المواطنة، ليست مستقرة لا كأفكار ولا كممارسات، بل إنها تشهد تقلبات باستمرار نتيجة للتحولات التي يعرفها الوطن، أو الدولة الوطنية، ويعرفها المجتمع على المستويات الديمغرافية والسياسية، أو بسبب التوسع الهائل لظاهرة العولمة ، وللمواطنة دلالات تتجاوز التعريفات القانونية لها.

كما ينظر للمواطنة في الوقت الراهن باعتبارها أفقا مفتوحا, ويلفت النظر في هذا المجال وثيقة سنتها الامم المتحدة عام1988 ذهبت فيه إلي أن المواطنة هي الحق في الحصول علي الحقوق.! وفي ضوء هذا التعريف الجامع فإن بعض الباحثين يرون أن له آثارا مهمة في مجال مضمون المطالب, والأسبقيات السياسية, وفي مجال توسيع الفضاءات العامة للنضال في سبيل الحقوق, والتي يمكن أن تتغير من حين لآخر.ولابد لهذه العملية أن تؤدي في النهاية إلي اتساع مجال المواطنة. ولعل مما يساعد علي هذا في الوقت الراهن, الثورة الاتصالية التي مكنت الناس عبر أقطار العالم علي تبادل الأفكار حول المواطنة والمجتمع المدني.

أدت تطورات النظام العالمي إلي تأثيرات شتي علي المواطنة لعل أهمها شيوع العلاقات المتعددة الاطراف وظهور الاقليمية الجديدة, لعل من أبرزها الاتحاد الأوروبي, والذي أدي إلي ظهور مواطنة أوروبية بالاضافة إلي المواطنات الاقليمية المتعددة. وقد واجهت المواطنة الكلاسيكية إرهاصات الأزمة عندما دخل العالم في التجربة السياسية للتكتلات الكبرى ونخص بالذكر منها الاتحاد الأوروبي. لقد تتبع الكثير من الجدال الساخن حول معضلة المواطنة في ظل هذه التكتلات، فقد إعتاد الناس في أوروبا إلى إبتداع ما أطلقوا عليه "المواطنة الأوروبية". وكان على الساسة والباحثين أن يؤثثوا هذا المفهوم المركب والجديد بترسانة من القيم المستجدة من البيئة وقبول وضع اللجوء والتنمية المشتركة والدفاع المشترك ... الخ واللائحة طويلة. والاتجاه يسير نحو إقرار دستور للاتحاد يكون مضمونه تعاهديا بالاتفاق على الحدود الدنيا من الاشتراطات القانونية والسياسية. هكذا فإن قيام الاتحاد الأوروبي – الذي بدأ صغيرا وهو آخذ في الاتساع- أدخل تعديلات على رابطة المواطنة وبالتالي على الدولة والمجتمع، وتمثل هذه التعديلات مدخلا نحو إزالة الموانع التي كانت تفرضها الحدود الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية للانتقال من عهد الأوطان إلى عهد الكيان السياسي الكبير الخارق للحدود، وإنشاء فضاء أوسع ينتقل فيه الأوروبيون بكامل الحرية، وما يستتبع ذلك من حمايات قنصلية ودبلوماسية وتوحيد للعملة والرخص والوثائق التعريفية والجوازات ...الخ .

ويمكن القول أنه بإنشاء الاتحاد الأوروبي برز شكل جديد من المواطنة بحيث لا تكون علاقتها بدولة واحدة بل تتجاوزها من الدولة الواحدة إلى مجموع الدول التي توحدها

نصوص دستورية ومواثيق تنسق السياسات والمواقف والبرامج في كافة المجالات . أكيد أن مسألة الفكر في أوروبا عدم اهتدائه إلى مصطلحات جديدة موافقة لتوصيف هذه الطفرة النوعية في البناء السياسي للدولة والمجتمع. والذي يزيد في حدة هذه المأساة أن العقل الأوروبي الجمعي تنبه بشكل او باخر إلى بروز معالم "هوية وطنية" تشاركية وتعاهدية كفيلة بان تقوي الوعي الأوروبي العام باعتماد متبادل بين الدول ومكونات المجتمعين السياسي والمدني.

وحين جاءت العولمة وترسخت اختياراتها ومناهجها وممارساتها لم نعد أمام إرهاصات أزمة، بل دخلنا في عمق الأزمة سواء بالنسبة (للدولة –الوطن) أو المجتمع أو المواطنة وأصبحنا وجها لوجه أمام تصور لرابطة كونية لم يعثر بعد على كلمة أو مصطلح يعبر عنها، يطلق عليها مؤقتا "المواطنة الكونية .

ويمكن القول إن تبلور وعي كوني بصورة متزايدة قد يؤدي إلي بروز مواطنة كونية رخوة. ولعل هذا مادعا بعض الباحثين إلي اقتراح انشاء جمعية عامة للشعوب علي غرار الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تضم في عضويتها الدول.[9]

المحور الثاني : علاقة التنوع والتعددية الثقافية بالمواطنة :

ان قبول التنوع الثقافي هو نتاج فكرة المواطنة المحفزة على الحوار و على التفاعل الحضاري، غير انه لابد من الاشارة الى الرابط الواقع بين المواطنة و التنوع الثقافي و احكامها.

أولا : ربط المواطنة بالتنوع الثقافي :

يُعد التنوع الثقافي تراثاً مشتركاً للإنسانية، ومن العوامل الداعمة لحقوق الإنسان وثروة العالم الثقافية وتحفيز الإبداع والابتكار الذي يقودنا للتعدّدية الثقافية وسلامة البنية التحتية للمجتمع المدني، ولا يرتبط ذلك بتغليب مسألة الانتماء الوطني على مفهوم المواطنة الأشمل في الشرق الأوسط، فالمواطنة هي شعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي تقدم بدورها الحماية وتحافظ على المكتسبات، وتعظم الموارد وتضمن تحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع. وفي المقابل احترام الجميع للعقد المبرم بين الفرد والدولة، في حين أن كلاً منهما له وعليه حقوق وواجبات تجعله شريكاً إيجابياً في التنمية واتخاذ ما هو مناسب من قرارات تصب في مصلحة الوطن. وأما ربط المواطنة بمفهومي الأمة والقومية، فهو قد لا يكون صائباً، ولا أوافق الرأي من يربط القومية حصرياً بالاثنية أو العرق في إطارها الأكبر وبدرجة أقل ضمن حدود القبيلة والطائفة والإقليم في مفاهيم مسيسة أو إقصائية، وإنْ كانت تلك العملية ليست قاعدة بالضرورة.

فلماذا يتم تجاهل مفهوم القومية الذي يتمحور حول انتماء شعب معين إلى أرض معينة، حيث يتم توحيد جماعات من البشر بأشكال متعددة، سواء كانت قبائل أو إثنيات مختلفة أو متشابهة، وبروز سلطة من بينهم تحافظ على هذا التنظيم كمجموعة لها موارد وهوية

[9]- محمد عبد المنعم صالح الأمين : المرجع السابق، من الموقع الالكتروني www.ahewar.org

مرتبطة بها ككل ضمن تلك الأرض. وضمن كل قومية هناك قوميات عدة، واللبس المتعمد وغير المتعمد منه في الكثير من المفاهيم، يُشكل أزمة حقيقية قائمة في العالم العربي حول ما تعنيه دولة قُطْرية أو قومية أو وطنية. ففي الواقع لا توجد «دولة مواطَنة» في العالم الإسلامي ككل، وليس العربي فقط بالمفهوم السياسي النظري والقانوني.

فالدولة الوطنية لها صفتان رئيسيتان ألا وهما التعبير الشمولي أو الكلي عن المجتمع، وجعل صوت المجتمع مسموعاً ومؤثراً في تسيير أمور الدولة بصوره عامة بجانب الاستقلال السياسي من التبعية الخارجية. وتحقيق المواطَنة يحتاج لعوامل الدستور الوطني وسيادة القانون والنظام واستقلال القضاء تماماً، ناهيك عن أن المواطنة صفة موضوعية يكون بموجبها تحقق المساواة التامة بين أبناء الوطن الواحد، ولا يكون هناك تفاوت وتفاضل في المواطنة بينهم.

ويبدو لي أن المثقفين والنخب هم أكثر الناس احتياجاً إلى إعادة تأهيل وتدريب لقبول التنوع الثقافي قبل أن تجبرهم معطيات الحياة الحالية، وما هو قادم في النهاية للخضوع لسيطرة قيم العولمة والمجتمعات المعرفية فائقة الذكاء، وستهجر حينها الشعوب فكرة الحوار بين الثقافات، إلى الحوار بين مجموعات وعناصر الثقافة الواحدة، لتحسين آليات التعامل الأنسب مع المواطنة المحلية مقابل المواطنة الكونية، وستصبح الثقافات المغلقة مستعمرات بدائية معرفياً وحقول تجارب معزولة عن العوالم المتقدمة.

وواحد من أهم الأسئلة في عصرنا الحالي كعرب، هو ما مدى استعدادنا لفهم الثقافات الأخرى؟ وكيف يمكننا أن نتكلم عن الحوار بين الثقافات إذا كانت هناك فجوة وعدم كفاية في المعرفة المتبادلة بين القيم الأصيلة والأطروحات الشعبية المجتمعية والثقافية والفكرية والدينية كما هي بين الحضارات؟ في حين أن القوى الكبرى تنفق أكثر وأكثر على رسم صورتها الإيجابية المتحضرة للعالم وإظهار الآخر بصوره أقل جاذبية، بل تقذيمه وتبرير أسباب التعامل معه بتلك المنهجية، وبالقدر نفسه تقوم الطبقات المختلفة والقوى المختلفة في كل مجتمع محلي بالفعل نفسه. فكيف نصل لتنوع ثقافي ومفهوم مواطنة معتدل وعادل، ومن يضع المعايير هو نفسه غير عادل وغير موضوعي، ويرى من لا يملك القوة أو السلطة أو الفقير أو غير متعلم مثلاً لا يستحق أن يلتفت له في تحديد وتعميم تلك المفاهيم، ولذلك المواطنة تعني أشياء مختلفة في كل عصر، ولكل فرد أو جماعة أو مجتمع أو ثقافة، والإجماع الإقراري على المواطنة في بعض الحضارات، لن يجعله إجماعاً قطعياً بالتأكيد بين الثقافات المختلفة.

وما نسميه تبادلاً ثقافياً ومعرفياً في وقتنا الحاضر بين أفراد الثقافة الواحدة أو ثقافات مختلفة يتم في ظروف غير متكافئة للغاية واحتكار القلة لما يقر أن يكون نمط ينفذه ويتقبله العامة، وهذا الاختلال أراه تهديداً لأمن التنوع الثقافي والحضاري الذي ترى فيه الدول الصناعية الكبرى أو النخب في المجتمعات أهمية استراتيجية يحتفظون بأسرارها لنفسهم

ولخدمة مصالحهم الخاصة، حتى أصبحت جملة المصلحة الوطنية مثيرة للريبة عندما ينطق بها الساسة، وهو ما يقودنا إلى قبول التداخل الضمني بين الوطنية والهوية والمواطنة، وأهمية التنوع، خاصة بين الهويات الثقافية والسياسية والمدنية والمذهبية والقومية ..الخ في المجتمع الواحد، شريطة أن تتوافق في إطار وطني موحد، وتمهد الظروف للحوار وتبادل حقيقي يأخذ في عين الاعتبار الوزن الكامل للتطورات الأخيرة للرأسمالية الثقافية، والتحولات المهمة في ديناميكية تنظيم الدولة ككيان، والعلاقات بين المجتمعات والثقافات، وتعدد تعريفات الثقافة والتعددية والتنوع الثقافي بين كلاسيكي وحداثي، وما هو خاص بكل حضارة، وهو ما يرفضه الغرب تماماً، وقبله رفضته كل ثقافة كانت سائدة، في حين تعتبر مسألة دمج الخيارات الفردية والجماعية في التفاعل مع غيرها من أجل بناء القيم المشتركة للوصول إلى الإنسانية قبل العالمية وجعل ذلك ضمن السياسة الوطنية، التي تتضمن بعض الاعتراف القانوني للمكونات المختلفة للثقافات الوطنية وعدم الوقوع في فخ الحداثة كمعيار يساوي التوحيد الحضاري ودولية الثقافة المحلية لخلق هوية دفاعية والاستثناء الثقافي والفكري لحماية التنوع الثقافي والفكري، هو أمر آخر مرفوض من الثقافة الغربية المهيمنة على العالم وعرقلة تحرر الأسواق الثقافية. وتطوير بعض الميزات الفريدة الخاصة بكل ثقافة من تلقاء نفسها ونشرها دولياً دون مباركة ومشاركة الغرب.

فمن الطبيعي أن القومية والهوية الوطنية لكل دولة يجب أن تكون متأصلة في إطار حضاري واسع يكفل لها التنوع والتسامح في توليفة هويات سيكون بينها حتماً صراعات وخلافات لا ضرر منها، طالما أنها سلمية ولا تهدد وحدة وسلامة البلاد أو قمع الآخر المختلف، ومن التهور وغير العقلانية أن نفترض أن هناك انسجاماً تاماً بين مكونات الهوية الوطنية ومجمل قواعد التقاليد المجتمعية بجميع أطرافها وطوائفها، ما يبرز أهمية نقد الهوية الوطنية لحمايتها من التهديدات الخارجية، وكذلك التآكل والتحجر الداخلي، ولا بأس في وجود قصور وعدم تبلور منظومة التعددية والتنوع لتعزيز المواطنة، وحتى ضعف التجانس والتنظيم، لأن الأمر برمته في حراك دائم.

كما أن تشابك قضية الوحدة والتكامل الوطني بشكل وثيق مع السياسة الثقافية من الأجدى أن يكون مفهوماً ومقبولاً على مستوى القاعدة الشعبية، وينبغي النظر إلى مفهوم التنوع الحضاري والثقافي والفكري والقومي والديني والتراثي والقيمي، كجزء من التنمية الشاملة للدولة في سياق المواطنة جنباً إلى جنب مع التعددية الثقافية والهوية الوطنية، وهي ثلاثة أبعاد مترابطة للتنمية ومرتبط بصورة وثيقة مع رفاهية الإنسان المستدامة بغض النظر عن الاختلافات والخصوصيات الإقليمية والمصالح والتطلعات الطائفية والمذهبية والفئوية والفردية، التي ستكون دائماً جزءاً من طبيعة الحياة الاجتماعية للبشر، ودور الدولة هنا يتمثل في فرض درجة معينة من التسامح والتعايش دون صراعات عنيفة، حيث يتم تشجيع ثقافات الأقليات لدعم عاداتهم وفكرهم ومعتقداتهم ونمط سلوكهم

الاجتماعي، الذي لا ينتهك بدوره حرية الآخرين ومعتقداتهم وعاداتهم وتقاليدهم، علماً بأن التعددية الثقافية نفسها، يمكن أن تنهار على المستوى العملي، إنْ لم تفهم على أنها سياسة وفلسفة صحيحة من قبل الأغلبية الساحقة. [10]

ثانيا : أحكام التنوع الثقافي بالمواطنة :

يؤخذ بالحسبان ان المواطنة القوميّة تُعاني التعثّر في التعامل مع التنوّع الثقافي، الذي تزداد مكانته باستمرار في المجتمعات الراهنة. ففرضُ ثقافة الأكثريّة على الآخرين عبر المقاربة الانصهاريّة أو الاستبداديّة، يُضعف شرعيّة الدولة والترابط الاجتماعي. لا بدّ من الأخذ أيضًا بالاعتبار، نظريّة توماس مارشال (1981-1883) حول "المواطنة الاجتماعيّة"، حيث يُشدّد على ارتباط الحقوق المدنيّة والحقوق السياسية، بالحقوق الاجتماعية؛ ما يَربط تحقُّق المواطنة، بتحقيق العدالة الاجتماعية. إذ يقول مارشال على سبيل المثال: "الحق في حرية التعبير، يَفقد معناه إذا، لسبب عدم توفر التربية، ليس لديك شيءٌ يستحق القول، لتعبّر عنه".

مع تأكيد أهميّة البعد الاجتماعي-التنموي في تحقيق المواطنة، لكنه من الضروري أيضًا الاعتبار أنّ التنوّع الثقافي، لغويًّا كان أم إثنيًّا، أم دينيًّا، وأصيلاً كان أم وافدًا، يحتاج إلى أن يجد في المواطنة مساحة للتعبير عن معالمه، والاعتراف بخصوصيّاتها، والتفاعل في ما بينها، لتشكيل هويّة وطنيّة جامعة، وشعور حقيقي بالانتماء للجماعة الوطنيّة من قِبَل جميع المواطنين. يقول يورغن هابرماس إنّه يجب استبدال القوميّة "بالوطنيّة الدستوريّة"، والانصهار بمشاركة المواطنين الفاعلة والمفتوحة في النقاش العامّ، على أساس التضامن والسيادة الشعبيّة. لذلك يُضيف هابرماس إلى الحقوق المدنيّة والسياسيّة والاجتماعيّة، الحقوق الثقافيّة، كَرُكن من أركان المواطنة.

ففي زمن نمو الهويّات الثقافيّة الخاصة، مع تراجُع الهويّات القوميّة، تبرز أهميّة الانتقال إلى نموذج "المواطنة الحاضنة للتنوّع". فبدل أن تضع الدولة-القوميّة نفسها في مواجهة الجماعات الثقافيّة، وتدفعها إلى عصبيّة جماعويّة للدفاع عن حقوقها، تُشكّل المواطنة الحاضنة للتنوّع، الإطار العامّ لتفاعل هذه الثقافات، ومساهمتها في تشكيل وحدة النسيج الاجتماعي، وغنى الهوية الوطنية الجامعة. فلقد اعتبَرَت منظمة اليونسكو التنوّع الثقافي مصدرًا في المجتمعات، للتبادل والتجديد والإبداع (الإعلان العالمي بشأن التنوّع الثقافي، 2001).

لقد شكّلت المواطنة عبر التاريخ، الدافع الرئيسي إلى الأنسنة والرقي الاجتماعي. لكن يبدو أنّه جاء الزمن لتبادل الأدوار، حيث تصبح الأنسنة المنفتحة على التنوّع الثقافي، دافعًا إلى انفتاح المواطنة على أفق جديد لها، يكمن في قدرتها على الاحتضان الديناميكي

[10] - سالم سالمين النعيمي : " ثقافة " التنوع الثقافي و المواطنة ، مجلة الاتحاد ، مقال الكتروني بتاريخ 2 سبتمبر 2014 ، من الموقع الالكتروني www.alittihad.ae

لهذا التنوّع. يقتضي ذلك استبدال الانصهار بالاعتراف بالتنوّع، وقبول الاختلاف، واستبدال التسامح السلبي -غير المبالي بخصوصيّة الآخر الثقافيّة-، بالشركة العابرة لمكوّنات المجتمع الثقافيّة، والتربية على هاتين القيمتين. أمّا الإدارة السياسيّة لذلك، فستكون حديث الخميس القادم.[11]

و عليه لا توجد مواطنة حقيقية من دون تعددية حقيقية في ظل دولة الحق والقانون. وسرّ ازدهار الديمقراطية يكمن في سر ازدهار المواطنة.
ولكن في حال تواجدت التعددية في وطن ما وعلى سبيل المثال تعددية ثقافية أو تعددية دينية أو تعددية مذهبية وسواها ولم تستطع الدولة تغليب الانتماء الوطني في وجود أفرادها الاجتماعي والثقافي بل ساهمت في تعزيز التناقض فيما بينهم. فستُطرح مشكلة المواطنة والانتماء لأن أفراد هذه الدولة سيكونون منساقين حكماً أو عفوياً أو اضطرارياً الى الالتجاء الى روابط العشيرة والطائفة والتبعية وما اليها للدفاع والحصول على حقوقهم.[12]

خاتمة :

في الأخير يمكن القول يقتضي تحقيق المواطنة أن يكون لدينا صورة واضحة عن نوع المواطنة الذي نريده في مجتمعاتنا الغنية بالتنوع التي تعيش صراعات على أساس الهوية، أو تشهد مظاهر العنف والتطرف والتكفير بما يهدد المستقبل الذي نطمح إليه، و أن المواطنة تبنى يوميا بالعمل الدؤوب من أجل العدل والسلام والصالح العام، وهي ليست ترفا محصورا بالمجتمعات المتطورة، بل هي السبيل للخروج بمجتمعاتنا من أزماتها في الحاضر والمستقبل و أن التنوع الثقافي كما جاء في العديد من الإعلانات و المواثيق الدولية هو التراث المشترك للإنسانية الواجب الحفاظ عليه ، و أن اندثار أي ثقافة أو لغة هو زوال لنمط من أنماط الحياة و في حفظه حفظ لحقوق الإنسان و حقه في الاختلاف وحق الشعوب في هويتها الثقافية خاصة في ظل العولمة التي أعادت النظر في العديد من المفاهيم و المسارات و التصورات و ساهمت في ضياع ذات الإنسان و هويته و ثقافته بحكم :

- إلغاء الاختلافات الثقافية و الحضارية من خلال عملية التنميط و التوحيد و التجانس الثقافي.

- تماثل البشرية و انتفاء الاختلاف منها وفق ما هو مخطط له في استراتيجيات الهيمنة.

[11]- فادي ضو : المرجع السابق، من الموقع الالكتروني https://taadudiya.com
[12]- محمد عبد المنعم صالح الأمين : المرجع السابق ، من الموقع الالكترونيwww.ahewar.org

- أصبحت المواطنة سلوك يقوم على فهم الهوية بطياتها المتعددة وفهم الإمكانات التي قد تحملها هوية جماعية تسمو على الاختلافات الفردية أو الثقافية أو الدينية أو الإثنية أو غيرها.

- تنمية المهارات المعرفية لتتيح التفكير بأسلوب نقدي ومنهجي وإبداعي، بما في ذلك اعتماد نهج متعدد المنظورات إقراراً بما للقضايا من أبعاد ومنظورات وزوايا مختلفة؛

- مهارات غير معرفية تشمل المهارات والقدرات الاجتماعية وتلك المتعلقة بمجال الاتصال من قبيل التعاطف مع الآخرين وفض الخلافات والتواصل مع أشخاص لديهم خلفيات وأصول وثقافات وآراء مختلفة والتفاعل معهم؛

ولهذا فان التنوع الثقافي أصبح يشكل مسألة ذات أولوية لابد من إعادة التفكير فيه وتنظيمه ، و احترام الحق في الاختلاف هو الحق في التنوع الثقافي ، لان ذلك يعزز في القيم الديمقراطية وحرية التعبير و الحريات العامة ومن حق أي شخص الانتماء إلى ثقافة ما وبالتالي تدعيم الحرية الثقافية في ظل التنوع الثقافي ، خاصة انه لا وجود لصراع ثقافات إنما هناك تجاهل لثقافة على حساب ثقافة أخرى من خلال فرض قيمها.

وعليه اقترح **التوصيات** التالية :

- لابد من تنمية القدرات السلوكية اللازمة للتعاون مع الآخرين والتصرف بمسؤولية من أجل الخروج بحلول شاملة للتحديات العالمية، وللعمل جاهداً على تحقيق صالح الجماعة.

- تقنين الحق في التنوع الثقافي و الاعتراف به.

- التنوع الثقافي ليس مجرد ميزة ايجابية ينبغي الحفاظ عليها بل هو مورود يجب تعزيزه.

- يقتضي الحوار بين الثقافات تمكين جميع المشاركين فيه من خلال بناء القدرات و من خلال مشروعات تعزز التفاعل دون إضاعة الهوية الشخصية أو الجماعية .

- ضرورة خلق بيئة تمكينية لصالح الفئات التي تعبر عن التنوع الثقافي و تعاني من التهميش و الاستبعاد.

- لابد من معرفة متعمقة بالقضايا العالمية وبالقيم العالمية مثل العدالة والمساواة والكرامة والاحترام.

- إشراك جميع الفواعل من مختلف الانتماءات من اجل تكثيف و تنسيق الجهود و البحث عن حلول لربط شرعية مطالب الوحدة السياسية في التنوع الثقافي وذلك من تطوير احساس مشترك بالانتماء مع احترام شرعية الاختلافات الثقافية و تعزيز الهويات الثقافية المتعددة دون إضعاف الهوية الوطنية المشتركة.

قائمة المراجع بالترتيب الأبجدي:

- زراري حبيبة : ***الحق في التنوع الثقافي*** ، مذكرة ماجستير حقوق جامعة سطيف ، للسنة الجامعية 2014/2013 ، ص 62.
- سالم سالمين النعيمي : " ***ثقافة " التنوع الثقافي و المواطنة*** ، مجلة الاتحاد ، مقال الكتروني بتاريخ 2 سبتمبر 2014 ، من الموقع الالكتروني www.alittihad.ae
- صالح بلعيد : ***كلمات في التنوع الثقافي*** ، الكلمة الافتتاحية لليوم الدراسي حول اليوم العالمي للتنوع الثقافي من اجل الحوار و التنمية ، المجلس الاعلى للغة العربية ، 17 جوان 2019 .
- فادي ضو : ***المواطنة الحاضنة للتنوع*** ، مقال بموقع التعددية التعددية ، بتاريخ 2 مارس 2017 ، لبنان ، من الموقع الالكتروني https://taadudiya.com
- فوزية ضيف الله : ***الدولة و التعددية الثقافية*** ، مجلة مؤمنون بلا حدود ، مؤسسة دراسات و أبحاث للنشر ، المغرب ، سنة 2015 ، ص 06.
- محمد عبد المنعم صالح الأمين : ***التنوع الثقافي في اطار المواطنة*** ، مجلة الحوار المتمدن-العدد: 4267 بتاريخ 2013 / 11 / 6 من الموقع الالكتروني www.ahewar.org
- محمد مصطفى القباج : ***شذرات نصوص ومداخلات حررت تحت الطلب*** ، الطبعة الاولى ، دار ابي رقراق للطباعة و النشر ، الرباط ، سنة 2015 ، ص 63.
- لوشن حسين : ***المواطنة توجيه استراتيجي للخصوصية و التنوع الثقافي*** ، مقال بموقع ارنتروبوس ، بتاريخ 3 مارس 2010 ، من الموقع الالكتروني www.aranthropos.com